

كتاب الإقرار

وهو: الإقرار بالحق. والحكم به واجب .

{٢٦٩٨} لقوله ﷺ «واغدياً أنيس إى امرأة هذا: فإن اعترفت فارجمها»^(١).

{٢٦٩٩} «ورجم النبي ﷺ ، ماعزاً والغامدية والجهنية بإقرارهم»^(٢). ولأنه

إذا وجب الحكم بالبينة فلأن بالإقرار مع بعده من الريبة أولى . قاله فى الكافى .

(لا يصح الإقرار إلا من مكلف مختار):

{٢٧٠٠} لحديث «رفع القلم عن ثلاثة» وتقدم .

{٢٧٠١} وحديث «عفى لأمتى عن الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»

رواه سعيد .

(ولو هازلاً بلفظ أو كتابة، لا بإشارة، إلا من أخرس) إذا كانت مفهومة،

لقيامها مقام نطقه ككتابته

(لكن لو أقر صغير أو قن، أذن لهما فى تجارة فى قدر ما أذن لهما فيه: صح)

لفك الحجر عنهما فيه، ولأنه يصح تصرفهما فيه فصح إقرارهما به .

(ومن أكره ليقر بدرهم فاقر بدينار، أو ليقر لزبد فاقر لعمرو: صح ولزمه)

لأنه غير مكره على ما أقر به .

(وليس الرقرار بإنشاء تمليك) بل إخبار بما فى نفس الأمر .

(فيصح حتى مع إضافة الملك لنفسه، كقوله: كتابى هذا لزبد) لأن الإضافة

تكون لأدنى ملابسة، فلا تنافى الإقرار به

(ويصح إقرار المريض بمال لغير وراث) حكاه ابن المنذر إجماعاً، لأنه غير

متهم فى حقه .

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه

(ويكون من رأس المال) كإقراره في صحته .

(ويأخذ دين من غير وارث) لما تقدم، ولأن حالة المرض أقرب إلى الإحتياط لنفسه، وتحرى الصدق: فكان أولى بالقبول، بخلاف الإقرار لوارث فإنه متهم فيه .

(لا إن زقر لوارث إلا يبينه) أو إجازة باقى الورثة، كالوصية . وقال مالك: يصح إذا لم يتهم إلا أن يقر لزوجته بمهر مثلها فأقل: فيصح فى قول الجميع إلا الشعبى . ذكره فى الشرح

(والإعتبار بكون من أقر له وارثاً أو لا حال الإقرار لا الموت) لأنه قول تعتبر فيه التهمة فاعتبرت حالة وجوده، كالشهادة

(عكس الوصية) فإن الإعتبار فيها بحال الموت - وتقدم - فلو أقر لوارثه، فلم يمت حتى صار غير وارث: لم يصح، وإن أقر لغير وارث، فصار وارثاً قبل الموت: صح إقراره له . نص عليه أحمد، لأن إقراره لوارث فى الأولى، ولغير وارث فى الثانية، منهم فى الأولى غير متهم فى الثانية، فأشبه الشهادة . قاله فى الكافى

(وإن كذب المقر له المقرء بطل الإقرار) بتكذيبه .

(وكان للمقر أن يتصرف فيما أقرب به بما شاء) لأنه مال بيده لا يدعيه غيره، أشبه اللقطة . والوجه الثانى: يحفظه الإمام حتى يظهر مالكة، لأنه بإقرار خرج من ملكه، ولم يدخل فى ملك المقر له، وكل واحد منهما ينكر ملكه، فهو كالمال الضائع . قاله فى الكافى

فصل

(والإقرار لقن غيره إقرار لسيدة) لأنه الجهة الى يصح الإقرار لها، ولأن يد العبد كيد سيده .

(ولمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه) كثغر وقنطرة .

(يصح، ولو أطلق) فلم يعين سبباً، كغلة وقف ونحوه، لأنه إقرار ممن يصح

إقراره، أشبه ما لو عين السبب، ويكون لمصالحها.

(ولدار أو بهيمة: لا يصح^(١)) لأن الدار لا تجرى عليها صدقة غالباً، بخلاف المسجد، ولأن البهيمة لا تملك، ولا لها أهلية الملك

(إلا إن عين السبب) كغصب أو استتجار - زاد في المعنى: لما لكها - وإلا لم يصح.

(ولحمل) آدمية بمال، وإن لم يعزه إلى سبب، لأنه يجوز أن يملك بوجه صحيح فصح له الإقرار المطلق، كالطفل (فإن ولد ميتاً أو لم يكن حمل: بطل) لأنه إقرار لمن لا يصح أن يملك، وإن ولدت حياً وميتاً: فالمقر به للحى بلا نزاع. قاله في الإنصاف، لفوات شرطه في الميت.

(و) وإن ولدت حياً فأكثر: فله بالسوية) ولو كانا ذكراً وأنثى، كما لو أقر لرجل وإمرأة بمال، لعدم المزية.

(وإن أقر رجل أو إمرأة بزوجية الآخر فسكت) صح وورثه بالزوجية، لقيامها بينهما بالإقرار، (أو حجده، ثم صدقة: صح) الإقرار، (وورثه) لحصول الإقرار، والتصديق. ولا يضر حجده قبل إقراره، كالمدعى عليه يجحد، ثم يقر.

(لا إن بقى على تكذيبه حتى مات) المقر: فلا يرثه، لأنه متهم في تصديقه بعد موته.

(١) ما بين المعقوفين من متن نيل المأرب.

بَاب مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ وَمَا يَغْيِرُهُ

(من ادعى عليه بألف، فقال: نعم، أو: صدقت، أو: أنا مقر، أو: خذها، أو أنزنها، أو: أقبضها: فقد أقر) لأن هذه الألفاظ تدل على تصديق المدعى، وتنصرف إلى الدعوى، لوقوعها عقبها.

(لا إن قال: أنا أقر) فليس إقراراً بل وعد.

(أو: لا أنكر) لأنه ل يلزم من عدم الإنكار الإقرار، لأن بينهما قسماً آخر، وهو السكوت، ولأنه يحتمل: لا أنكر بطلان دعواك.

(أو: خذ) لإحتمال أن يكون مراده خذ الجواب منى.

(أو: أتزن، أو: افتح كمك) لإحتمال أن يكون لشيء غير المدعى به، أو: أتزن من غيرى، أو: افتح كمك للطمع.

(و: بلى، فى جواب: أليس لى عليك كذا؟ إقرار) بلا خلاف، لأن نفى النفى إثبات.

(لا: نعم، إلا من عامى) فيكون إقرار، كقوله: عشرة غير درهم - بضم الراء يلزمه تسعة، لأن ذلك لا يعرفه إلا الحداق من أهل العربية.

{٢٧٠٢} وفى حديث عمرو بن عبسة «... فدخلت عليه، فقلت: يا رسول الله: أتعرفنى؟ فقال: نعم أنت الذى لقيتني بمكة، قال: فقلت: بلى»^(١) قال فى شرح مسلم: فيه صحة الجواب ببلى، وإن لم يكن قبلها نفى، وصحة الإقرار بها، قال: وهو الصحيح من مذهبنا، أى: مذهب الشافعية.

(وإن قال: اقض دينى عليك ألفاً، أو: هل لى أو لى عليك ألف؟ فقال: نعم) فقد أقر له، لأن نعم صريحة فى تصديقه.

(أو قال: أمهلنى يوماً، أو حتى أفتح الصندوق) فقد أقر، لأن طلب المهلة يقتضى أن الحق عليه.

(أو قال: له على ألف إن شاء الله) فقد أقر به. نص عليه.

(١) أحمد ٤/١١٢ والبيهقى فى السنن (٤٣٨٥).

(أو: إلا أن يشاء الله) فقد أقر له به، لأنه علق رفع الإقرار على أمر لا يعلمه، فلا يرتفع.

(أو) قال: له على ألف، لا تلزمني إلا أن يشاء (زيد: فقد أقر) له بالألف، لما تقدم.

(وإن علق بشرط لم يصح، سواء قدم الشرط، ك: إن شاء زيد فله على دينار) أو: إن قدم زيد فلعمرو على كذا، لأنه لم يثبت على نفسه شيئاً في الحال، وإنما علق ثبوته على شرط، والإقرار إخبار سابق، فلا يتعلق بشرط مستقبل، بخلاف تعليقه على مشيئة الله عزوجل: فإنها تذكر في الكلام تبركاً وتفويضاً إلى الله. تعالى كقوله تعالى ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

وقد علم الله أنهم سيدخلونه بلا شك. وقال القاضي: يكون إقراراً صحيحاً، لأن الحق الثابت في الحال. لا يقف على شرط مستقبل، فسقط الاستثناء. قاله في الكافي.

(أو أخره، ك: له على دينار إن شاء زيد، أو: قدم الحاج) أو: جاء المطر: فلا يصح الإقرار، لما بين الإخبار والتعليق على شرط مستقبل من التنافي.

(إلا إذا قال: إذا جاء وقت كذا فله على دينار: فيلزمه في الحال)

لأنه بدأ بالإقرار فعمل به.، وقوله: إذا جاء وقت كذا، يحتمل أنه أراد المحل: فلا يبطل الإقرار بأمر محتمل.

(فإن فسره بأجل أو وصية: قبل {منه} ^(١) بيمينه) لأن ذلك لا يعلم إلا منه، ويحتمله لفظه. وقال في الكافي: وإن قال: له على ألف إذا جاء رأس الشهر: كان مقراً، لأنه بدأ بالإقرار، بين بالثاني المحل. وإن قال: إذا جاء رأس الشهر فله على ألف: فليس بإقرار، لأنه بدأ بالشرط، وأخبر أن الوجوب إنما يوجد عند رأس الشهر، والإقرار لا يتعلق على شرط. انتهى.

(ومن ادعى عليه بدينار، فقال: إن شهد به زيد فهو صادق: لم يكن مقراً) لأنه ذلك وعد بتصديقه له في شهادته لا تصديق.

(١) ما بين المعقوتين من متن نيل المآرب

بَابُ فِيمَا إِذَا وَصَلَ بِالْإِقْرَارِ مَا يَغْيِرُهُ

(إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَى مِنْ ثَمْنٍ خمر أَلْفٌ: لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِثَمْنٍ خمر، وَقَدْرُهُ بِالْأَلْفِ، وَثَمْنُ الخمر لَا يَجِبُ.

(وَإِنْ قَالَ: {لَهُ عَلَى} ^(١)).

(أَلْفٌ مِنْ ثَمْنٍ خمر: لَزِمَهُ {الْأَلْفُ} ^(١)) وَكَذَا إِنْ قَالَ: لَهُ عَلَى أَلْفٌ مِنْ ثَمْنٍ مَبِيعٌ لَمْ أَقْبِضْهُ، أَوْ أَلْفٌ لَا تَلْزِمُنِي، أَوْ مِنْ مَضَارِبَةٍ، أَوْ دَيْعَةٍ تَلْفَتْ، وَشَرَطَ عَلَى ضَمَانِهَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، لِأَنَّ مَا ذَكَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَلَى أَلْفٌ رَفَعَ لِجَمِيعٍ مَا أَقْرَبَ بِهِ فَلَا يَقْبَلُ، كِاسْتِثْنَاءِ الكَلِّ.

(وَيُصَحُّ إِسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَاقْل) لِأَنَّهُ لُغَةٌ الْعَرَبِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ {العنكبوت: ١٤}.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ: لَمْ يَأْتِ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَّا فِي القَلِيلِ مِنَ الكَثِيرِ، فَلَوْ قَالَ: مِائَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا بِالْعَرَبِيَّةِ.
(فِي لَزِمَهُ عَشْرَةٌ فِي {قَوْلِهِ} ^(٢)).

(لَهُ عَلَى عَشْرَةَ إِلَّا سِتَّةً) لِبَطْلَانِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

(و) يَلْزِمُهُ (خَمْسَةٌ فِي) قَوْلِهِ (لَيْسَ لَكَ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةٌ) لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النِّفْيِ إِثْبَاتٌ (بِشَرَطِ أَنْ لَا يَسْكُتَ مَا يُمْكِنُهُ الكَلَامُ فِيهِ) أَوْ يَأْتِي بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ بَيْنَ الْمُسْتِثْنِيَّةِ وَالْمُسْتِثْنَى، لِأَنَّهُ إِذَا سَكَتَ بَيْنَهُمَا، أَوْ فَضَّلَ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ: فَقَدْ اسْتَقَرَّ حُكْمُ مَا زَقَرَ بِهِ، فَلَمْ يَرْفَعْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ وَاحِدٌ.

(وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ) أَيْ: جِنْسِ الْمُسْتِثْنَى مِنْهُ وَنَوْعِهِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ مَتْنِ نَيْلِ الْمَأْرَبِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ مَتْنِ نَيْلِ الْمَأْرَبِ.

(فله على هؤلاء العبيد العشرة إلا واحداً) فاستثاؤه (صحيح) وجود شرائطه، لأنه إخراج لبعض ما يتناوله اللفظ بموضوعه، (ويلزمه تسعة) فى تعيين المستثنى، لأنه أعلم بمراده فلو ماتوا أو قتلوا أو غضبوا إلا واحداً، فقال: هو المستثنى قبل منه ذلك بيمنه .

(وله على مائة درهم إلا ديناراً: تلزمه المائة) ولم يصح الإستثناء فى إحدى الروايتين . اختارها أبو بكر، لأنه استثناء من غير الجنس، وغير الجنس ليس بداخل فى الكلام، وإنما سمى استثناء تجزئاً، وإنما هو استدراك ، ولا دخل له فى الإقرار؛ لأنه إثبات للمقر به، فردا ذكر الإستدراك بعده كان باطلاً . وعنه: يصح . اختارها الخرقى، لأن النقيدين كالجنس الواحد؛ لإجماعهما فى أنهما قيم المتلفات، وأروش الجنایات، ويعبر بأحدهما عن الآخر، وتعلم قيمته منه، فأشبهه النوع الواحد بخلاف غيرهما .

(وله هذه الدار إلا هذا البيت قبل ولو كان أكثرها) أى: الدار، لأن الإشارة جعلت الإقرار فيما عدا المستثنى فالمقر به معين، فوجب أن يصح .

(لا إن قال: إلا ثلثيها، ونحوه) ك: إلا ثلاثة أرباعها، فلا يصح ، لأن المستثنى شائع، وهو أكثر من النصف .

(وله الدار ثلثاها، أو عارية، أو هبة: عمل بالثانى) وهو قوله: ثلثاهاو أو عارية أو هبة، ولا يكون إقراراً، لأنه رفع بآخر كلامه ما دخل فى أوله، وهو بدل بعض فى أول، واشتمال فيما بعده، لأن قوله: له الدار، يدل على الملك، والهبة بعض ما يشتمل عليه، كأنه قال : له ملك الدار هبة، كقوله سبحانه ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ {البقرة: ٢١٧} .

فهو فى معنى الإستثناء فى كونه إخراجاً للبعض، ويفارقه فى جواز إخراج أكثر من النصف . قاله فى الكافى .

ويصح الإستثناء من الإستثناء لقوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ . لَأَمْرَأَتُهُ﴾ {الحجر: ٥٨، ٥٩} .

فمن قال عن آخر: له على سبعة إلا ثلاثة، وإلا درهماً: لزمه خمسة، لأن الإستهناء إبطال، والإستهناء منه رجوع إلى موجب الإقرار.

فصل

(ومن باع أو وهب أو عتق عبداً، ثم أقر به لغيره لم يقبل) إقراره: لأنه إقرار على غيره. وكذا لو ادعى بعد البيع ونحوه أن المبيع رهن، أو أم ولد نحوه مما يمنع صحة التصرف.

(ويغرمه للمقر له) لأنه فوته عليه بتصرفه فيه.

(وإن قال: عصبت هذا العبد من زيد، لا بل من عمرو) فهو لزيد، لإقراره له به، ولا يقبل رجوعه عنه، لأنه حق آدمي، ويغرم قيمته لعمرو.

(أو: ملكه لعمرو، وغصبت من زيد: فهو لزيد) لإقراره باليد له.

(ويغرم قيمته لعمرو) لإقراره له بالملك. ولوجود الخيلولة بالإقرار باليد لزيد.

(وغصبت من زيد، وملكه لعمرو: فهو لزيد) لإقراره باليد له.

(ولا يغرم لعمرو شيئاً) لأنه إنما شهد له به، أشبه ما لو شهد له بمال بيد غيره.

(ومن خلف ابنين ومائتين، فأدعى شخص مائة دينار على الميت، فصدقه أحدهما، وأنكر الآخر: لزم المقر نصفها) أى: المائة لإقراره بها على أبيه، ولا يلزمه أكثر من نصف دين أبيه، لأنه يرث نصف التركة، ولأنه يقر على نفسه وأخيه فقبل على نفسه دون أخيه، (إلا أن يكون) المقر.

(عدلاً، ويشهد، ويحلف معه المدعى، فيأخذها وتكون) المائة.

(الباقية بين الابنين) كما لو شهد بها غير الابن، وحلف المدعى.

باب الإقرار بالمجمل

وهو: ما احتمل أمرين فأكثر على السواء، وقيل: ما لا يفهم معناه عند إطلاقه ضد المفسر.

(إذا قال: له على شيء وشيء، أو: كذا وكذا) صح إقراره.

(وقيل له: فسر) يلزمه تفسيره. قال في الشرح: بغير خلاف.

(فإن أبي حبس حتى يفسر) لأنه امتنع من حق عليه فحبس به، كما لو عينه وامتنع من أدائه. وقال القاضي: إذا امتنع من البيان قيل للمقر له: فسر أنت، ثم يسأل المقر، فإن صدقه ثبت عليه، وإن أبي جعل ناكلاً، وقضى عليه. قاله في الكافي.

(ويقبل تفسيره بأقل متمول) لأنه شيء وكذا تفسيره بحد قذف، وحق شفعة، لأنه حق عليه، ولا يقبل تفسيره بمئة نجسة، وخمر وخنزير، لأنها ليست حقاً عليه، ولا برد سلام، وتشميت عاطس، ونحوه، لأن ذلك لا يثبت في الذمة، ولا بغير متمول، كقشر جوزة، وحبّة بر ونحوها، لمخالفته الظاهر، ولأن إقراره ذا لا يثبت في الذمة، لأنه مما لا يتمول عادة.

(فإن مات قبل التفسير: لم يؤخذ وإرثه بشيء) ولو خلف تركه، لإحتمال أن يكون حد قذف.

(و: له على مال عظيم، أو خطير، أو كثير، أو جليل، أو نفيس) أو عزيز عند الله أو قال عندي^(١). قبل تفسيره بأقل متمول) لأنه ما من مال إلا وهو عظيم كثير بالنسبة إلى ما دونه، ويحتمل أنه أراد عظمه عنده، لقلّة ماله، وفقر نفسه، ولأنه لا حد له شرعاً ولا لغة ولا عرفاً، ويختلف الناس فيه: فقد يكون عظيماً عند بعض حقيراً عند غيره.

(وله على) ^(٢) دراهم كثيرة قبل) تفسيره (بثلاثة) دراهم فأكثر، لأنه الثلاثة

(١) ما بين المعقوفين من متن نيل المآرب.

(٢) ما بين المعقوفين من متن نيل المآرب.

أقل الجمع، وهى اليقين، فلا يجب ما زاد عليها بالإحتمال.

(و: له على كذا وكذا درهم بالرفع أو بالنصب: لزمه درهم) أما فى الرفع: فلأن تقديره: شىء هو درهم، فالدرهم: بدل من كذا، والتكرار للتأكيد لا يقتضى زيادة، كأنه قال: شىء شىء: هو درهم. والتكرار مع الواو بمنزلة قوله: شيثان، هما: درهم، لأنه ذكر شيئين، وأبدل منهما درهماً. وأما فى النصب: فالدرهم: مميزاً لما قبله، فهو مفسر، والدرهم الواحد يجوز أن يكون تفسيراً لشيئين: كل واحد بعض درهم، اختاره ابن حامد، والقاضى، واختار التميمى: يلزمه درهمان؛ لأنه ذكر جملتين فسرهما بدرهم فيعود التفسير إلى كل واحد منهما. قاله فى الكافى. وقال بعض النحاة: هو منصوب على القطع كأنه قطع ما أقر به، وأقر بدرهم.

(وإن قال: بالجر، أو: وقف عليه: لزمه بعض درهم، ويفسره) لأنه فى الجر مخفوض بالإضافة، فالمعنى: له بعض درهم. وإذا كرر يحتمل أن يكون إضافة جزء إلى جزء، ثم أضاف الجزء الأخير إلى الدرهم. وفى الوقف يحتمل أنه مجرور، وسقطت حركته للوقف.

(و: له على ألف ودرهم، أو ألف ودينار، أو ألف وثوب، أو ألف إلا ديناراً: كان المبهم) فى هذه الأمثلة ونحوها.

(من جنس المعين) لأن العرب تكتفى بتفسير إحدى الجملتين عن الأخرى، كقوله تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾ {الكهف: ٢٥} والمراد: تسع سنين فاكتمى بذكره فى الأول ولأنه ذكر مبهماً مع مفسر، ولم يقم الدليل على أنه ليس من جنسه فوجب حمله عليه.

وأما الإستثناء فلأن العرب لا تستثنى الإثبات إلا من الجنس، فمتى علم أحد الطرفين علم الآخر، كما لو علم المستثنى منه. ويقال: الإستثناء معيار العموم. وأما إن قال: مائة وخمسون درهماً، وأحد وعشرون درهماً فالكل دراهم. قال فى الشرح: بغير خلاف نعلمه. انتهى، لقوله ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ {ص: ٢٣}، ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ {يوسف: ٤}.

فصل

(إذا قال: له على ما بين درهم وعشرة: لزمه ثمانية) لأنها ما بينهما، وذلك هو مقتضى لفظه.

(ومن درهم إلى عشرة) لزمه تسعة.

(أو: ما بين درهم إلى عشرة: لزمه تسعة) لأنه جعل العشرة غاية، وهى غير داخلية. قال تعالى ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ {البقرة: ١٨٧} بخلاف ابتداء الغاية: فإنه داخل فى معناه.

(و: له) على (درهم، قبله درهم، وبعده درهم، أو: درهم ودرهم ودرهم: لزمه ثلاثة) دراهم، لأن قوله قبله، وبعده ألفاظ تجرى مجرى العطف، لأن معناها الضم فكأنه أقر بدرهم، وضم إليه الآخرين؛ ولأن قبل وبعد يستعملان للتقديم والتأخير فى الوجوب، فيحمل عليه.

(وكذا: درهم درهم درهم) يلزمه ثلاثة دراهم، (فإن أراد التأكيد: فعلى ما أراد) أى: قبل منه ذلك، لأنها قابلة للتأكيد، لعدم العاطف.

(و: له درهم، بل دينار: لزمناه) لأن الإضراب رجوع عما أقر به لآدمى، ولا يصح فيلزمه كل منهما.

(و: له درهم فى دينار: لزمه درهم) لأنه المقربه فقط، وقوله: فى دينار لا يحتمل الحساب، ويجوز أن يريد: فى دينار لى.

(فإن قال: أردت العطف) أى: درهم ودينار ونحوه، (أو معنى: مع) ك: درهم مع دينار (لزمناه) أى: الدرهم والدينار، كما لو صرح بحرف العطف أو بجمع.

(و: له درهم فى عشرة: لزمه درهم) لإقراره به، وجعله العشرة محلاً له، ولأنه يحتمل: فى عشرة لى.

(ما لم يخالفه عرف) بلد المقر، واستعمالهم.

(فيلزمه مقتضاه) أى: عرفهم واستعمالهم.

(أو يريد الحساب، ولو جاهلاً: فيلزمه عشرة) دراهم، لأنها حاصل الضرب عندهم.

(أو يريد الجمع: فيلزمه أحد عشر) لأنه أقر على نفسه بالأغلط، وكثير من العوام يريدون بهذا اللفظ هذا المعنى، أى: درهم مع عشرة.

(و: له تمر فى جراب، أو سكين فى قراب، أو ثوب فى مندبل: ليس بإقرار بالثانى) لأن إقراره لم يتناول الظرف، فيحتمل أنه أراد: فى ظرف لى، ولأنهما شيان متغايران لا يتناول الأول منهما الثانى، ولا يلزم أن يكون الظرف والمظروف لواحد، والإقرار إنما يكون مع التحقيق لا مع الاحتمال.

(و: له خاتم فيه فص، أو سيف بقراب: إقرار بهما) لأن الفص جزء من الخاتم، أشبه ما لو قال: ثوب فيه علم. والباء فى قوله: بقراب: باء المصاحبة، فكأنه قال: سيف مع قراب، بخلاف: تمر فى جراب، فإن الظرف غير المظروف.

(وإقراره بشجرة ليس إقراراً بأرضها) لأن الأصل لا يتبع الفرع، بخلاف الإقرار بالأرض، فإن يشمل غرسها وبناءها.

(فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت) لأنه غير مالك للأرض. قال فى الفروع: ورواية مهنا: هى له بأصلها، فإن ماتت، أو سقطت لم يكن له موضعها.

(ولا أجرة) على ربها.

(ما بقيت) وليس لرب الأرض قلعها، وثمرتها للمقر له، والبيع مثله.

(وله على درهم، أو دينار: يلزمه أحدهما، ويعينه) ويرجع إليه فى تعيينه، كسائر المجملات.

خاتمة

{إذا اتفقا على عقد} من بيع أو إجارة أو غيرهما.

{وإدعى أحدهما فساده} ^(١) نحو: إنه كان حين العقد صيباً، أو غير ذلك.

{والآخر صحته} أى: العقد، ولا بينة.

{فقول مدعى الصحة بيمينه} على المذهب. نص عليه فى رواية ابن منصور، لأن الظاهر وقوع العقود على وجه الصحة دون الفساد. قاله فى القواعد. وقال الشيخ تقي الدين: وهكذا يجىء فى الإقرار، وسائر التصرفات إذا اختلفا: هل وقعت بعد البلوغ، أو قبله؟ لأن الأصل فى العقود الصحة، مثل دعوى البلوغ بعد تصرف الولى، أو تزويج ولى أبعد منه لموليته. انتهى.

{وإن ادعى شيئاً بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية، فافر لأحدهما بنصفه: فالمقر به بينهما} بالسوية، لاعترافهما أنه لهما على الشيوع فىكون الذهاب منهما، والباقى بينهما.

{ومن قال بمرض موصى: هذا الألف لقطعة فتصدقوا به، ولا مال له غيره: لزم الورثة الصدقة بجميعة، ولو كذبوه} فى أنه لقطعة. قاله القاضى؛ لأن أمره بالصدقة به يدل على تعديه فيه على وجه يلزمه الصدقة بجميعة، ويقتضى أنه لم يملكه، فىكون إقراراً لغير وارث فىجب امتثاله، كإقراره فى الصحة.

{وقال أبو الخطاب: يلزمهم الصدقة بثلاثها، لأنها جميع ماله، فالأمر بالصدقة بها وصية بجميع المال: فلا يلزم منها إلا الثلث. قدمه فى الكافى.

{ويحكم بإسلام من أقر} بالشهادتين، (ولو مميزاً).

{٢٧٠٣} «لأن علياً، رضى الله عنه، أسلم وهو ابن ثمان سنين» وتقدم.

{٢٧٠٤} وقال البخارى: وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين، ولم يكن

مع أبيه على دين قومه.

(١) ما بين المعرفتين من متن نيل المآرب.

{٢٧٠٥} «وقد صح عنه، ﷺ، أنه عرض الإسلام على ابن صياد صغيراً»^(١) متفق عليه.

(أو قبيل موته بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله).

{٢٧٠٦} لما في الصحيح «أن النبي ﷺ، عرض الإسلام على أبي طالب، وهو في النزع»^(٢).

{٢٧٠٧} وعن ابن مسعود «أن النبي ﷺ، دخل الكنيسة، فإذا هو بيهود، وإذا يهودى يقرأ عليهم التوراة، فلما أتوا على صفة النبي ﷺ، أمسكوا، وفي ناحيتها رجل مريض، فقال النبي ﷺ: ما لكم أمسكتكم؟ فقال المريض: إنهم أتوا على صفة نبي فأمسكوا، ثم جاءه المريض يحبو، حتى أخذ التوراة فقرأ حتى أتى على صفة النبي ﷺ، وأتمه فقال: هذه صفتك وصفة أمتك أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله، فقال النبي ﷺ، لأصحابه: لو أخاكم»^(٣) رواه أحمد.

(اللهم اجعلني ممن أقر بها مخلصاً في حياته، وعند مماته، وبعد وفاته، واجعل اللهم هذا خالصاً لوجهك الكريم، وسبباً للفوز لديك بجنتك النعيم، وصلى الله وسلم على أشرف العالم، وسيد بني آدم، وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين، وعلى آل كل وصحبه أجمعين، وعلى أهل طاعتك {أجمعين}^(٤) من أهل السموات وأهل الأرضين. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله).

وهذا آخر ما تيسر من شرح هذا الكتاب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وأسأله حسن الخاتمة والمتاب، وأن يتقبل ذلك بمنه وكرمه، وهذا ما قدر العبد عليه، ومن أتى بخير منه فليرجع إليه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه الفقير إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان لنفسه، ولمن شاء الله من بعده. ١١ صفر سنة ١٣٢٢ غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين، آمين.

(١) البخارى فى الجهاد (٣٠٥٥) ومسلم فى الفتن (٨٥/٢٩٢٤).

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٦) ومسلم فى الإيمان (٣٩/٢٤).

(٣) أحمد ٤١٦/١. (٤) ما بين المعقوفين من متن نيل المآرب.

فهرس الجزء الثانى من كتاب منارالسبيل

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل إذا إجتمع كل الرجال . . الخ	٦٤	كتاب الوقف	٥
باب الرد وذوى الارحام	٦٦	فصل فى شروط الوقف	٦
فصل فى ذو الارحام	٦٨	فصل ويلزم الوقف بمجردة ويملكه	١٠
باب أصول المسائل	٧٠	الموقف عليه . . الخ	١١
باب ميراث الحمل	٧٥	فصل ويرجع فى مصروفه إلى شروط	١١
باب ميراث المفقود	٧٦	الواقف	١٢
باب ميراث الخنثى	٧٨	فصل فيما يشترط فى الناظر	١٢
باب ميراث الغرقى وغيرهم	٨٠	فصل ومن وقف على ولده . . الخ	١٤
باب ميراث أهل الملل	٨٢	فصل والوقف عقد لازم	١٦
باب ميراث المطلقة	٨٥	باب الهبة	٢٠
باب الاقرار بمشارك فى الميراث	٨٧	فصل وتملك الهبة بالعقد	٢٤
باب ميراث القاتل	٨٨	فصل فى الرجوع بالهبة	٢٥
باب ميراث المعتق بعضه وما يتعق	٨٩	فصل فيمن يقسم ماله على ورثته	٢٧
به	٩٠	فصل فى المرض المخوف وغيره	٢٩
باب الولاة	٩٠	كتاب الوصايا	٣١
فصل ولا يرث صاحب الولاة إلا	٩١	باب الموصى له	٣٦
عند عدم عصبات النسب	٩٥	فصل فى الوصية لأهل صفة	٣٧
كتاب العتق	٩٥	باب الموصى به	٣٩
فصل ويحصل بالفعل	٩٧	باب الموصى إليه	٤١
فصل فى تعليق العتق بالصفة	٩٩	فصل ولا تصح إلا فى شىء معلوم	٤٢
فصل إذا قال لرقيقه أنت حر . .	١٠١	كتاب الفرائض	٤٥
الخ	١٠٣	فصل فى أسباب الارث وموانع الارث	٤٦
باب التدبير	١٠٣	فصل والوارث ثلاثة	٤٩
باب الكتابة	١٠٦	فصل فى الثلثين	٥١
فصل ويملك المكاتب كسبه	١٠٨	فصل فى الجدمع الاخوة . . الخ	٥٤
فصل والكتابة عقد لازم	١١٠	باب الحجب	٥٩
فصل وان اختلفا فى الكتابة . . الخ	١١٢	باب العصبات	٦٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل للزوج أن يستمتع بزوجه	١٩٢	باب أحكام أم الولد	١١٤
فصل فى حقوق الزوج والزوجة	١٩٤	كتاب النكاح	١١٩
فصل إذا تزوج بكرا أقام عندها . .	١٩٩	فصل يحرم النظر لشهوة	١٢٦
الخ		باب ركنى النكاح وشروطه	١٢٩
كتاب الخلع	٢٠١	فصل ووكيل الولى يقوم مقامه	١٣٦
كتاب الطلاق	٢٠٥	الشاهدين	
فصل من صح طلاقه صح أن يوكل فيه	٢٠٧	باب المحرمات فى النكاح	١٤٤
باب سنة الطلاق وبدعته	٢٠٩	فصل ويحرم الجمع بين الاختين	١٤٧
باب صريح الطلاق وكنايته	٢١١	فصل وتحرم الزانية على الزانى وغيره	١٤٩
فصل وكنايته لا بد فيها من نية الطلاق	٢١٣	باب الشروط فى النكاح	١٥٢
باب ما يختلف به عدد الطلاق	٢١٥	فصل وإن شرطها مسلمة فبانت كتابية	١٥٦
فصل والطلاق لا يتبعض	٢١٦	باب حكم العيوب فى النكاح	١٥٩
فصل وإذا قال أنت طالق لا بل أنت طالق	٢١٧	فصل فى زوال الخيار بعد زوال العيب	١٦٠
فصل ويصح الاستثناء فى النصف	٢١٨	باب نكاح الكفار	١٦٢
فصل فى طلاق الزمن	٢١٨	فصل فىمن أسلم وزوجاته أكثر من أربعة . . الخ	١٦٤
باب تعليق الطلاق	٢٢٠	كتاب الصداق	١٦٧
فصل فى مسائل متفرقة	٢٢١	فصل للاب تزويج بنته مطلقا	١٧٠
فصل فى الشك فى الطلاق	٢٢٣	فصل وتملك الزوجة بالعقد . . الخ	١٧١
باب الرجعة	٢٢٥	فصل فيما يسقط الصداق ويتنصف بالفرقة . .	١٧٣
فصل وإذا طلق الحر ثلاثا	٢٢٧	فصل وإذا اختلفا فى قدر الصداق	١٧٥
كتاب الايلاء	٢٢٩	هدية الزوج ليست من المهر	١٧٦
كتاب الظهار	٢٣١	فصل ولمن زوجت بلا مهر	١٧٦
فصل ويصح الظهار من كل من يصح طلاقه	٢٣٣	فصل ولا مهر فى النكاح الفاسد . . الخ	١٧٨
فصل والكفارة فيه على الترتيب	٢٣٤	باب الوليمة وآداب الاكل	١٨٠
كتاب اللعان	٢٣٧	فصل فيما يستحب ويكره قبل الطعام ومعه	١٨٤
فصل وشروط اللعان ثلاثة	٢٣٩	فصل فيما يسن عند الفراغ من الطعام	١٨٨
فصل فيما يلحق من النسب	٢٤١	يسن اعلان النكاح	١٨٩
		باب عشرة النساء	١٩١

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل فى دية المنافع	٣٠٥	كتاب العدة	٢٤٥
فصل فى دية الشجة والجائفة	٣٠٧	فصل وإن وطئ الاجنبى بشبهة أو	٢٤٩
فصل وفى الجائفة ثلث الدية	٣١٠	نكاح فاسد	
باب العاقلة	٣١٢	فصل ويجب الاحداد	٢٥٠
باب كفارة القتل	٣١٥	باب استبراء الإمام	٢٥٣
كتاب الحدود	٣١٧	فصل واستبراء الحامل بوضع الحمل	٢٥٤
باب حد الزنى	٣٢٢	كتاب الرضاع	٢٥٧
شروط وجوب الحد	٣٢٦	كتاب النفقات	٢٦١
باب حد القذف	٣٢٩	فصل والواجب عليه دفع الطعام فى أول	٢٦٢
فصل ويسقط حد القذف بأربعة	٣٣٠	كل يوم	
أشياء		باب نفقة الاقارب والماليك	٢٦٦
فصل وصريح القذف . .	٣٣١	فصل وعلى السيد نفقة مملوكه وكسوته	٢٦٩
باب حد السكر	٣٣٤	ومسكنه	
باب التعزير	٣٣٧	فصل وعلى مالك البهيمة اطعامها	٢٧١
فصل ومن الالفاظ الموجبة للتعزير	٣٣٩	وسقيها	
قوله . .		باب الحضانة	٢٧٣
باب القطع فى السرقة	٣٤٠	فصل إذا بلغ الضبى سبع سنين	٢٧٥
باب حد قطاع الطريق	٣٤٩	كتاب الجنائيات	٢٧٧
فصل ومن أريد بأذى فى نفسه أو	٣٥١	باب شروط القصاص فى النفس	٢٨٢
ماله . .		باب شروط استيفاء القصاص	٢٨٥
باب قتال البغاة	٣٥٣	فصل ويحرم استيفاء القصاص بلا	٢٨٧
باب حكم المرتد	٣٥٨	حضرة سلطان	
فصل وتوبة المرتد وكل كافر اتيانه	٣٦٠	باب شروط القصاص فيما دون النفس	٢٨٩
بالشهادتين		فصل ويشترط لجواز القصاص فى	٢٩١
كتاب الأطعمة	٣٦٣	الجروح	
فصل ويباح ماعدا هذا كبهيمة	٣٦٦	كتاب الدييات	٢٩٣
الانعام		فصل وإن تلف واقع على نائم	٢٩٥
فصل ومن اضطر جاز أن يأكل من	٣٧٠	فصل فى مقادير ديات النفس	٢٩٧
المحرم		فصل ومن جنى على حامل فألقت	٣٠١
باب الذكاة	٣٧٣	جنينا	
فصل وتحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه	٣٧٧	فصل فى دية الاعضاء	٣٠٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب الدعاوى والبيئات	٤٢١	كتاب الصيد والذبائح	٣٧٩
كتاب الشهادات	٤٢٥	كتاب الأيمان	٣٨٣
فصل وأن شهدا أنه طلق من نسائه	٤٢٧	فصل وشروط وجوب الكفارة خمسة	٣٨٥
باب شروط من تقبل شهادته	٤٢٩	أشياء	
فصل ومتى وجد الشرط الخ . .	٤٣٢	فصل ومن قال طعامى على حرام . .	٣٨٧
باب موانع الشهادة	٤٣٣	فصل وكفارة اليمين على التخيير . .	٣٨٩
باب أقسام المشهود به	٤٣٦	باب جامع الايمان	٣٩٠
فصل ولو شهد بقتل العمد رجل وامرأتان	٤٣٨	فصل وان عدم النية والسبب رجوع إلى التعيين . .	٣٩١
باب الشهادة على الشهادة	٤٤٠	فصل فان عدم الشرعى للإيمان مبنها	٣٩١
فصل ولا تقبل الشهادة إلا بأشهد الخ . .	٤٤١	على العرف	
باب اليمين فى الدعاوى	٤٣٣	فصل فإن عدم العرف رجوع إلى اللغة	٣٩٢
فصل واليمين المشروعة التى يبرأ بها	٤٤٤	فصل ومن حلف لا يدخل دار فلان . .	٣٩٣
كتاب الاقرار	٤٤٧	باب النذر	٣٩٧
فصل والاقرار لقن غيره اقرار لسيدة	٤٤٨	فصل ومن نذر صوم شهر معين لزمه صومه متتابعاً	٤٠٠
باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره	٤٥٠	كتاب القضاء	٤٠٢
فصل فيما إذا وصل بالاقرار ما يغيره	٤٥٢	فصل وتفيد ولاية الحكم العامة	٤٠٤
فصل ومن باع أن وهب أو عتق عبداً الخ . .	٤٥٤	فصل ويشترط فى القاضى عشر خصال	٤٠٥
باب الاقرار بالمجمل	٤٥٥	فصل فى آداب القاضى	٤٠٧
فصل إذا قال له على ما بين درهم وعشرة	٤٥٧	باب طريق الحكم وصفته	٤١١
خاتمة	٤٥٩	فصل ويعتبر فى البينة العدالة ظاهراً	٤١٢
الفهرس	٤٦١	فصل وحكم الحاكم يرفع الخلاف لكن لا يزيل الشئ عن صفته باطنا	٤١٥
		فصل وتصح الدعوى بحقوق الأدميين على الميت الخ . .	٤١٦
		باب القسمة	٤١٨
		فصل النوع الثانى قسمة أجزار	٤١٩